لان في حجب الحرمان تقديم الحاجب على المحجوب في البعض فاذا اشترط
هناك صفة الوراثة في الحاجب فكذلك يشترط هنا اما قوله
ان حجب النقصان ثابت بالنص باسم الولد فنقول المراد من الولد
المذكور في الآية ولد وارث لانها نزلت في الميراث حتى يتجه ان
يقال ان العبرة لعموم اللفظ والطلاقه لا لخصوص السبب وتقديره
بل لولا لزوم سياق الكلام وسباقه فانه عطف على الولد المذكور في
اول الآية وهو الولد الوارث فصفة الوراثة معتبرة ههنا ايضا
وكذلك ابنت صفة الوراثة في الاخوة وثانيها وهو ما اختاره
شيخ الاسلام خواهرزاده وتقريره ان المحروم ليس باهل الميراث و
العلة تنعدم بفوات الاهلية فصار وجود من ليس باهل للميراث
وعدمه سواء فجعل بمنزلة الميت والدليل على صحة هذا ما قالوا فيمن
ترك ابا وجدا وابوه مملوك او كافر فمات الجد وترك عنه ابن ابن
الحاجب اجماعا في هذا الفصل في كتاب اختلاف العلماء فجعلوا ما لكان
اهلا للميراث كالاخوة مع الاب فانهم لم يجعلوا بمنزلة الموت حتى
يحجب الام وان كانوا لا يرثون مع الاب لفوات شرطه وهو عدم
الاقرب والمحجوب يحجب غيره اطلق الحجب في الطرفين تعميما للصور
الاربع احديها ان يكون الحجب في الحاجب والمحجوب كليهما حجب حرمان
ولم يتعرض لمثاله عهنا فيما سبق حيث قال القرشي من اي جهة كانت
تحجب الجوزي من اي جهة كانت وانية كانت القرشي او محجوبة وذلك
كالام والاب فانهما لا يرثان مع الاب ومع ذلك تحجب الام الاخت
وثانيها ان يكون الحجب في الحاجب حجب حرمان وفي المحجوب حجب نقصان

ومثاله

ومثاله ما ذكرناه هنا وانما لم نتعرض ان يكون الحجب في الحاجب حجب نقصان
وفي المحجوب حجب حرمان ولم يتعرض لمثاله ايضا اكتفاء بما علم
مما سبق من حرمان العصبة عند استيعاب اصحاب الفرائض
المال فانهم في تلك الصورة بعضهم محجوب بوجود الآخر حجب
نقصان ولم يتعرض لمثاله ايضا لظهوره عند ظهور الصورة
السابقة هكذا ينبغي ان يلاحظ هذا المقام ولا يلتفت الى ما
في الشروح من الاوهام بالاتفاق اما الاتفاق فلان ابن مسعود رض
مع جمهور الصحابة وهذا صريح في ان ابن مسعود لا يشترط الاتحاد
في الحاجب فيما تقدم في تقرير متمسكه من ان حجب الحرمان لا
يتصور الا اذا كان الحاجب مستحقا لما حجب عنه الغير كما فوق
الواحد من الاخوة والاخوات من اي جهة كانا اي سواء كانا
كليهما من الابوين او من احدهما متفقين كما فيه بان كانا من
اب وام او مختلفين بان كان احدهما من اب والآخر من ام
لا يرثون مع الاب استيناف وعند قدر قبيلة قوله فانهما
فقد غير التركيب ولكن يحجبان الام من الثلث الى السدس
قيل في تعليل الجواب الاتفاقي اما عند مسعود رض فلان المحروم
عنده حاجب مع انه ليس بوارث اصلا فكذلك المحجوب بالاولى
لانه وارث من وجه دون وجه واما عندنا فلان
المحروم انما جعلناه بمنزلة المعدوم لانه ليس باهل للميراث من
كل وجه بخلاف المحجوب فانه اهل له من وجه دون آخر
فجعل كالميت في استحقاق الارث حتى لا يرث شيئا ويحجب حجبا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)